حقوق الجمهور

وكيف يحافظ عليها

لا يمكن الإنسان أن يحتفظ بحقوقه إلا إذا رعاها وذاد عنها . ونحن ندافع عن حقوقنا الشخصية ولا نفرط فيها . ولكن هناك حقوقا عامة شائعة هى حقوق الجمهور . وهذه هى التى تتهاون فيها كأننا نحيل على غيرنا الدفاع عنها مع أن هذه الحقوق تمسنا مساسا شخصيا فى الشارع والمتجر والحديقة والترام والقطار وفى كل مكان نحتك فيه بالجمهور . وإهمال هذه الحقوق يعم الفوضى فى المعاملات ويبدى الأمة للأجنبى فى ثوب بال من الأخلاق العامة ، وينقص الثقة المتبادلة ، ويبعث على العنف . لأن الفرد الذى يجد حقوقه العامة مضيعة ولا يلقى من الجمهور حماية أو رعاية يضطر أحيانا إلى الذود عن نفسه بالعنف فتنشأ المشاجرات والخلافات .

وليس أحد ينكر أن الحكومة تكلفه صيانة الأخلاق العامة والسهر على رعاية الحقوق العامة للجمهور . وكلمة الجمهور تعنى هنا بالطبع " أفراد " الجمهور . ولكن قوة الحكومة الممثلة فى شرطتها لا تستطيع أن تكون فى كل مكان وفى كل وقت معا . إذ هى محدودة وجمهور الأمة هو سكانها . فيجب أن يسهر هذا الجمهور ويصون حقوقه بنفسه ممثلا فى أفراده .

يقف أحدنا عند موقف الترام ومعه زوجته أو ابنته فى انتظار الترام . فينشب شجاربين اثنين من باعة الصحف أو غيرها . وعندئذ يتدفق كلاهما بالسباب الذى تذكر فيه الأعضاء التناسلية بأسماء فظة . ونحس الهوان أمام زوجتنا أو ابنتنا أو ابننا القاصر لهذه الكلمات الفجة تخرج من أفواه نجسة وتجرح كرامتنا وبراءة ذوينا . ومع ذلك نسكت عليها . مع أن هذا الشارع الذى نقف فيه هو شارعنا ولنا الحق وكل الحق فى أن يبرأ جوه من البذاء الوقح . ولذلك ينبغى أن نتكاتف ونعجل بكبح هذا الجماح الأخلاق عند هؤلاء الباعة . ونحن نؤكد أنه إذا تطوع واحد ونصح للمتشاجرين أو المتنازعين بالكف عن هذه اللغة لاستجابوا وارعووا . وخاصة إذا رأوا تكاتفا وإجماعا من الجمهور . وكثير منهم يعمد إلى هذه الألفاظ البذيئة عن مجانة أو اعتقادا بأن الجمهور لا يباليها بل لعلهم يظنون أنه يستحسنها . فيجب أن نحيطهم بجو من الرأى العام يطالبهم بالاحتشام ويشعرهم بالخزى كلما بدرت منهم لفظة نابية . وهم إذا صدموا مرة أو مرتين كفوا ، وعندئذ يتطهر جونا

من كثير من هـــذا الغبار الذى يجرح الحياء . وليس فى مستطاع الحكومة أن تقيم شرطيا فى هذه الأماكن لكى ينبه هؤلاء الأفراد إلى ضرورة الإحجام عن البذاء كلما اختلفوا . ولذلك يقع هذا الواجب على أفراد الجمهور .

وصيانة الشارع من الأقذار المـادية لاتقل فى قيمتها عن صيانته من الأقذار الأخلاقية . فقد أقامت الحكومة سلالا علقتها على أعمدة المصابيح لكى يلقى الجمهور فيها بالنفاية التى يستغنى عنها من ورق أو فضلات . ولكنا نسير أحيانا فى أحد الشوارع فنلقى رجلا يمص القصب أو يأكل الخس أو الموز أو البرتقال ويلقى بالقشر أو الورق فى الشارع . مع أن قشرة صغيرة من الموز قد تحدث انزلاقا لأحد المـارة يؤدى الى كسر ساقه أو انتقال عظمـه . وليس شاقا على أحد أن يحمل نفاية الفواكه إلى السـلة . بل ليس شاقا عليه أن يؤجل أكلها إلى أن يبلغ البيت . ومن حق الجمهور أن ينبه المخالفين وينصح لهم بإلقاء ما يريدون طرحه فى السلال . وقد يصدم وينكر عليه تدخله ولكن شعوره بالواجب يقويه فلن تؤثر فيه مثل هذه الصدمات ، والمؤكد أن ذلك الرجل الذى ارتكب المخالفة سيحسب كثيرا قبل أن يرتكب غيرها . فان شوارعنا يجب أن تكون نظيفة بل ناصعة وليس من حق أحد أن يفسد رواءها و يخل بنظافتها بالقاء النفايات على أرضها . بل ينبغى على كل منا أن يحتفظ بتـذكرة الترام حتى يلقيهـا فى السلة . وهذا التأنق فى النظافة قد يدعو إلى الاستهزاء ، ولكنه مع الزمن سيثمر ثمرته المدنية .

وكثيرا ما طلبت الحكومة من البـاعة أن يعينوا الأثمـان لبضائعهم سواء أكانوا باعة ثابتين فى متاجرهم أم جائلين فى الشوارع . ولكن الجمهور لم يحتفظ بهذا الحق . ومن هنا بقيت هذه المساومة المملة المهينة وقت الشراء . وهى مساومة تجعل المشترى قليل الثقة بالتاجر الوطنى . وتجعل التاجر الوطنى طامعا فى الكسب الذى يقارب الغش والسرقة . وكان يمكن الجمهور أن يحتفظ بهذا الحق و يمتنع عن شراء أية سلعة ما لم يرثمنها مكتوبا فوقها على ورقة من الكرتون بخط كبير واضح . بل لو أن تجارنا كانوا يدركون وسائل النجاح و يعملون بها لمـا احتاجوا إلى أن تنبههم الحكومة إلى ضرر المساومة ، والى أن تعيين الثمن هو خير ما يتبع من الخطط لجلب الزبون وكسب ثقته . و يستطيع الجمهور أن يجبر التجار على تعيين الأثمان بمقاطعة جميع أولئك التجار الذين لا يعينون الأثمان . ومهما تسن الحكومة من قوانين فانها لن تستطيع المحافظة على حق الجمهور إذا أهمل أفراده فى هذه المحافظة .

وهناك أيضا غش المكاييل والموازين . وقد كادت هذه الجريمة تزول ولكنها لا تزال باقيـة بين البـاعة الجائلين . والتطفيف لا يختلف عن التزييف . ولذلك يجب أن تكون يقظة الجمهور هنا قوية لا يعتريها فتور . والبائع المطفف يخشى المستنيرين والأغنياء ولا يقع غشه إلا فى المساكين الفقراء . ومن هنا كانت ضرورة الانتباه .

وأحيانا نلق من الاهمال لحقوق الجمهور الشيء الكثير فى الترام أو الأتوبوس . فان الكمسارى يرفض النقود لأنها ليست جديدة بما فيه الكفاية . وقد حدث لكاتب هذه السطور ان رد له الكمسارى نقدين متواليين بلا علة واضحة سوى أن أحدهما كان مبريا لكثرة الاستعمال والآخر متسخا . وقد احتجت بعد هذا الرفض إلى أن أبرز مركزى وأصون كرامتى أمام سائر الركاب بأن اشترى بكلا النقدين أشياء تافهة مما يباع على الترام ... وكثيرا ما تنشب معارك حامية بين الكمسارى وأحد الركاب بدعوى سوء النقد . وليس به من سوء غير جهل الكمسارى . ويجب على الجمهور أن يحتفظ بحقوقه هنا . لأن النقد لا يجوز رده إلا إذا كان زائفا وهنا يجب التحقيق عن أصله ومبعثه .

وفى مصر من شركات الاحتكار العدد الكثير . وهى تؤدى جميعها خدمات نافعة . ولكن الجمهور مكلف صيانة حقوقه إزاءها . وهو إذا أهمل هذه الحقوق فلن تبحث الشركة عنها لكى تنفذها لأن تنفيذها احيانا يحتاج إلى نفقات كبيرة ، فيجب أن يكون الجمهور على دراية تامة بحقوق هذه الشركات وواجباتها . فيؤدى لها حقوقها ويطالبها بواجباتها . والاحتكار يدعو بطبيعته إلى الإهمال للواجبات ، لأن الشركة تشعر بأنها منفردة بالخدمة والعمل ناجية من المزاحمة ، فهى لا تبالى استتمام الشروط التى شرطتها عليها الحكومة حين منحتها امتيازها . فعلى الجمهور أن يتيقظ لمثل هذه الحال وأن يكون مستعدا فى كل وقت للمناضلة عن حقوقه .

وعلى كل منا أن يكون جنديا اجتماعيا يدافع عن الحقوق الصغيرة قبل الحقوق الكبيرة لأن المبدأ الانجليزى القائل " صن القرش يصن الجنيه نفسه " هو مبدأ يجب أن نعمل به فى حقوقنا الصغيرة لكى لا يجرؤ أحد على اغتيال حقوقنا الكبيرة . وقد أكبرنا ذلك الموظف المصرى الكبير الذى قاضى أحد الباعة أمام محكمة مخالفة التسعيرة لأنه أراد أن يبيعه علبة الكبريت بزيادة نصف مليم على ثمنها الذى حدد فى لائحة التسعير . فان مثل هذا الروح يجب أن يعمنا جميعا اذ هو روح الانصاف والمعاملة الزيهة الشريفة . وليس شيء أضر بالمصلحة العامة من ذلك المتسامح الذى يرضى بأن يؤدى قرشا زيادة على الثمن العادل ، لأن تسامحه هنا هو فى حقيقته كسل وأنانية . إذ هو يجرئ البائع على الطمع ويفتح الطريق للإضرار بأفراد الجمهور .

التعاون الزراعى فى مصر

وتصريف محاصيل أعضاء الجمعيات التعاونية

للدكتور ابراهيم رشاد بك مدير التعاون

قلنا فى العدد السابق من هذه المجلة إن من أهم أغراض التعاون تصريف محاصيل الأعضاء ، وقلنا إن التعاون عنى بهذه الناحية عناية كبيرة ، ولذلك يهمنا أن نبين فى هذا العدد الطرق المتبعة فى تصريف كل محصول على حدة ، والجهود التى تبذل فى هذا السبيل حتى يدرك القارئ أثر التعاون ونشاطه ومقدار ما يسديه لأعضاء الجمعيات التعاونية من خدمات ،

بيع محصول القطن تعاونيا

لا تزال الجمعيات المحلية هى التى تتولى بيع هذا المحصول الى الآن ، وتخطو فى ذلك خطوات متتالية ، أولها العمل على توحيد أصناف القطن فى كل منها ، إذ تسعى لدى أعضائها لزراعة صنف واحد أو صنفين فقط ، مختارة أفضل ما يجود فى تربتها وفى جوها ، وما يناسب طرق الرى بها ، وتقوم بهذا المسعى قبل الزراعة . وعند نضج المحصول تحث الأعضاء على العناية بالجنى والنظافة حتى تكون أغلبيته موحدة الرتبة عاينها عند الجمع ، ثم تحثهم بعد ذلك على تخزين أقطانهم سواء فى مخازن بنك التسليف الزراعى — إذا كانوا فى حاجة الى الاقتراض عليها — أو فى مخازنهم الخاصة إذا لم تلجئهم حالتهم الى ذلك ، ثم تقوم بحصر محصول الأعضاء فى قوائم خاصة يظهر فيها الصنف والرتبة والمقدار فى كل منها ، وفى جملة المحصول لدى جميع الأعضاء . ويلى ذلك تفويض أصحاب القطن بعض ذوى الخبرة من الأعضاء فى بيع المحصول بالسعر الأفضل ، وعلى هؤلاء المفوضين أن يقوموا بالإعلان عن مواعيد الجلسات وأماكنها ، ودعوة التجار لحضورها ، وتحضير قوائم المزاد وعقود البيع وشروطه .

وقد اتفقت الجمعيات على عقد جلسات مركزية للبيع معا ، ولكل منها الحق فى أن تختار جلسات محلية تعقدها فى مقرها ، ويكون من حق المفوضين قبول أو رفض الاطاءات عن الكمية كلها أو جزء منها ، وهم الذى يوقعون عقود البيع ويقومون بتسليم المقادير المبيعة وحضور الوزن وتنفيذ الشروط .

بيع الفاكهة تعاونيا

تشتغل ثلاث جمعيات خاصة — كل فى مديريتها — هى جمعيات الفيوم وبنها والجمعية المركزية بالمنوفية بتصريف محصول الأعضاء من الفاكهة فى الخارج وفى الداخل ، فتصدر الى الخارج أجود أصناف الموالح بعد أن تتولى فرز الثمار وتصنيفها وتعبئتها فى صناديق خاصة ذات أحجام معينة ملصق عليها اسم الجمعية وعلامتها التجارية ، وتتم التعبئة بطريقة تجعل العدد متساويا فى جميع الصناديق ، وبحيث تكون الثمار ذات حجم واحد ، وتتخذ الاحتياطات لمنع تسرب التلف الى الثمار ويقوم بكل ذلك عمال إخصائيون .

وقد نجحت الجمعيات فى التصدير نجاحا حازت به ثناء المستوردين وإقبال المستهلكين ، كما عرفت علاماتها التجارية الخاصة بالأسواق التى صدرت إليها .

والغرض من التصدير هو تخفيف الضغط عن الأسواق الداخلية ، والحصول على أثمان أفضل كثيرا من الأثمان المحلية ، واكتساب أسواق خارجية لتصريف هذا المحصول الذى يتزايد سنويا تبعا للإقبال على زراعة البساتين مع عدم ازدياد الاستهلاك المحلى إلا إلى الحد العادل الذى يحفظ الأسعار فى المستوى المناسب .

أما بقية هذا المحصول ، وكذلك أصناف الفاكهة الأخرى التى لا تحتمل التصدير فتقوم الجمعيات المذكورة بتصريفها إما محليا فى أسواقها الخاصة ، وإما فى سوق الجملة بمدن القطر الكبيرة كالقاهرة بأثمان فاقت كثيرا ما كان يعرضه التجار والوسطاء على الأعضاء .

تصريف الخضر تعاونيا

تقوم جمعية واحدة هى جمعية الاسكندرية التعاونية بتصريف الخضر بأنواعها ، وقد أنشأت لذلك سوقين : إحداهما داخل المدينة والأخرى بحجر النوتية — أى فى مدخل المدينة وذلك تسهيلا للزراع ، وتوفيرا لأوقاتهم ، وتقليلا لنفقات نقل محاصيلهم ، وعلى الأخص القادمين من بلاد مركز كفر الدوار ، وقد قامت الجمعية بحماية الأعضاء من تلاعب أصحاب الجملة بالأسكندرية وتحكمهم ، ونظمت حركة البيع صباحا بسوق الاسكندرية وبعد الظهر بسوق حجر النوتية ، ونجحت فى عملها هذا إلى حد كبير حمل أكثر زراع الخضر على الإقبال عليها والانضمام لعضويتها . وزيادة فى خدمة الأعضاء اتصلت الجمعية ببلدية الاسكندرية وحصلت منها على امتياز استيلاء أعضائها على القمامة لاستعمالها سمادا لزراعاتهم ، كما تمكنت من تسهيل نقل الخضر بالحصول على أرقام رمزية زراعية تضعها على عربات النقل ، وبهذه الأرقام يعفى قلم المرور الزراع من تطبيق شروطه التى كانت تكبدهم الكثير من النفقات .

وتتقاضى الجمعية عمولة قدرها ٨٪ عن جميع الخضر التى تقوم بتصريفها بالنقد أو بالأجل، ويستحق سداد المؤجل فى اليوم الثالث، وتضمن الجمعية الثمن للزراع، أى أنها وكيل بالعمولة وضامن للسداد، وهـذا سبب ارتفاع العمولة التى تتقاضاها نظير توسطها فى البيع، وإن كانت كثيرا ما ترد إلى أعضائها ما يوازى ١٪ من قيمة الخضر وبذلك تنقص العمولة إلى ٧٪ بدلا من ٨٪ .

تصريف البطاطس تعاونيا

لما كان زراع البطاطس يجدون الكثير من المشاق فى الحصول على التقاوى الجيدة الخالية من الأمراض بالأثمان الملائمة نظرا إلى ضرورة الحصول على هـذه التقاوى من الخارج سنويا، كما يجدون صعوبات جمة فى تصريف المحصول بالثمن المناسب، فقد أسسوا جمعية تعاونية مركزية لتوريد التقاوى وتصريف المحصول، وقامت الجمعية بهذين العملين على أحسن وجه فخدمت أعضاءها الخدمة الواجبة، إذ تقوم بتوريد التقاوى اللازمة من الخارج بأثمان تقل فى المتوسط عن أسعارها بالاسكندرية حوالى الجنيه فى كل طن، وترد اليهم نصف الرسوم الجمركية التى تتقاضاها الحكومة، وتراعى كذلك سلامة هذه التقاوى من الأمراض الفطرية فلا تشترى الا بعـد أن يقوم رجال وزارة الزراعة الفنيون بفحص التقاوى، وبعد أن يقروا سلامتها وجودتها .

وقد أنشأت الجمعية لها محلا بسوق الجملة للخضر بمصر لتصريف محصول الأعضاء بما يضمن اعتدال الأسعار، وضبط الأوزان . وقد عملت الجمعية على توريد الشوالات بالأجل للأعضاء على أن تسترد أثمانها بعد بيع المحصول .

تصريف البصل تعاونيا

تعمل الجمعيات التى يزرع أعضاؤها البصل على تصريف هذا المحصول تعاونيا بنفس النظام الذى تتبعه الجمعيات فى البيع التعاونى للقطن، فهى تعنى بجودة التقاوى إلى درجة أنها أخذت لأعضائها ٦٨٪ من التقاوى التى أنتجتها وزارة الزراعة سنة ١٩٣٨، وتحث الجمعيات أعضاءها على فرز المحصول بعد نضجه واستبعاد غير الصالح منه للتصدير، وتورد لهم " الفوارغ " وتسهل عليهم عمليات النقل والشحن .

وقامت الجمعية المركزية للبصل بانشاء مكتب لها بالاسكندرية، وعهدت بادارته إلى بعض الأعضاء المعروفين بالنزاهة والذمة، ويتم بيع محصول الأعضاء بالاسكندرية عن طريق هذا المكتب، وبذلك وفرت للأعضاء مبالغ طائلة وخلصتهم من تلاعب التجار والوسطاء .

جمعية الغزل والنسج بقوة

هذه جمعية صناعية ، ولكن لما كانت هى الوحيدة فى نوعها ، وكانت مادتها الخام وهى الصوف مادة زراعية فقد ألحقناها بالجمعيات الزراعية .

عرفت ناحية قوة بانتاج المنسوجات الصوفية من عهد " محمد على الكبير " ثم أصيبت هذه الصناعة بالانحطاط والاضمحلال ، وحاق الفقر والبؤس بالقائمين بأمرها لتمسكهم بالنظام القديم فى صناعتهم ، ولاعتمادهم على الأنوال العتيقة الحالية الإنتاج .

وقد اتجه التفكير اخيرا إلى إحياء صناعة نسج الأصواف ، وعلى الأخص "البطاطين" و " الأكلمة " بهذه الناحية ، فأسست لها جمعية تعاونية صناعية للاضطلاع بهذا العبء والنهوض بهذه الصناعة ، وانعاش المشتغلين بها . واتفقت الجمعية المذكورة مع وزارة التجارة والصناعة على إنشاء معهد للغزل والنسج بقوه يدير الآلات الحديثة الميكانيكية لغزل الفتل الصوفية اللازمة ، وعلى استبدال أنوال النسج القديمة بغيرها من الأنوال الحديثة الوافرة الإنتاج ، كما اتفقت مع الوزارة المذكورة على أن تقرضها ماتحتاج إليه من مال لإمداد اعضائها بالصوف اللازم لصناعتهم .

وأنشأت الوزارة المعهد فعلا وتولت ادارته لحسابها ، وقامت بتدريب الصناع بمعرفة عمالها ، وهى تغزل به الفتل الصوفية اللازمة للأعضاء بأجر مناسب ، وتقرض الوزارة الجمعية مبلغ الف جنيه سنويا لشراء الصوف الخام وتوزيعه على الأعضاء بالأجل ، وبهذه الطريقة أنقذت الجمعية أعضاءها من تحكم تجار الصوف .

وقد اتجهت الفكرة أخيرا إلى بيع آلات المعهد إلى الجمعية لتستقل بالعمل ، وليستقر هذا النظام الحديث نهائيا بهذه الجهة ، ويجرى البحث لشراء المكان اللازم لإقامة الآلات عليه عند انتقال ملكيتها إلى الجمعية .

تمويل الجمعيات التعاونية

عندما نتكلم عن التمويل التعاونى أو تمويل الجمعيات التعاونية فإننا نقصد الجمعيات التعاونية ذات الأغراض الإنتاجية ، ولذلك فإن كلامنا منصب على الجمعيات التعاونية الزراعية وحدها .

وتقدم الجمعيات التعاونية الزراعية لأعضائها مايحتاجون إليه من سلف عينية ونقدية من موردين :

الأول — أموالها الخاصة المتمثلة فى رأس مالها واحتياطها .

والثانى — ماتحصل عليه من قروض .

والأصل أن يكون للجمعيات التعاونية بنكها التعاونى الخاص ليقوم بمهمة تمويلها مراعيا فى ذلك مصلحة الجمعيات وأعضائها ، وتمشيا مع الأنظمة والمبادئ التعاونية . ولما لم يكن لدينا بنك تعاونى فإن بنك التسليف الزراعى المصرى هو الذى يتولى مهمة تمويل الجمعيات . وهو بنك شبه حكومى ساهمت الحكومة فيه بنصف رأس ماله ، وله حق التحصيل الإدارى ، وامتياز الحجز على المحاصيل التى تعطى السلف من أجلها .

ويمنح البنك الجمعيات التعاونية جميع أنواع القروض الآتية :

١ — القصيرة الأجل (وهى موسمية) وتكون :

(ا) عينية كالبذور والأسمدة

(ب) نقدية كسلف نفقات الزراعة وسلف رهن المحاصيل بفائدة ٤ ٪ فى السنة بينما يقرضها للأفراد من الزراع بفائدة ٥ ٪ فى السنة ، ويراعى البنك عند منح هذه السلف مقدار المساحة التى فى حيازة المقترض أو نوع الزراعة التى تطلب السلفة من أجلها .

٢ — المتوسطة الأجل :

(ا) لشراء مواشٍ لمدة ثلاث سنوات .

(ب) لإقامة معامل ألبان لمدة ثلاث سنوات .

(ج) لشراء الآلات الزراعية لمدة ٥ الى ١٠ سنوات .

(د) لإنشاء لحان تدخين لمدة ٣ سنوات .

بفائدة ٥ ٪ فى السنة بدلا من ٦ ٪ للافراد ، وبشروط خاصة تمتاز بها ولا يحصل عليها الأفراد كذلك .

٣ — طويلة لأجل :

لإصلاح الأراضى لمدة ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة .

ويخص البنك الجمعيات التعاونية ببعض الامتيازات كما يقصر عليها منح بعض السلف ، وتتلخص هذه الامتيازات فيما يأتى :

١ — تخفيض الفائدة .

فللجمعيات التعاونية ٤ ٪ فوائد أصلية و ٦ ٪ فوائد تأخير .

وللأفراد ٥ ٪ « « و ٧ ٪ « «

٢ — تخفيض ٥ ٪ من السعر المقرر للأفراد من ثمن التقاوى والبذور والأسمدة .

٣ — عدم تحديد مقدار السلف لنفقات الزراعة ورهن المحاصيل للجمعيات التعاونية بينما لاتمنح سلف النفقات إلا لصغار الزراع ومتوسطيهم الذين لايزيد مافى حيازتهم على ٢٠٠ فدان ملكا أو مثلها ايجارا، ولاتمنح سلف الرهن للشخص الواحد من الأفراد على أكثر من ٣٠٠ قنطار قطن و ٦٠٠ إردب أرز و ٤٠٠ اردب من باقى المحاصيل .

وتمنح سلف نفقات الزراعة بمعدل :

جنيه

٢ لفدان القطن .

١ « القمح .

١ « الأرز .

٢ « البصل .

٢ لفدان الفول السودانى .

٤ « القصب .

٣ « البساتين .

٤ — عدم اشتراط تقديم رهن عقارى للبنك من الجمعيات التعاونية على السلف المتوسطة الأجل أو الطويلة الأجل، بل تعطى بضمان أعضاء مجلس الإدارة بينما لا تصرف للأعضاء الا بشرط تقديم رهن عقارى للبنك .

٥ — قصر منح السلف الآتية على الجمعيات التعاونية دون الأفراد :

(ا) سلف الوقود .

(ب) « شوالات وتولون البصل .

(ج) « « « البطاطس .

(د) « لتعبئة الفاكهة وتصديرها .

وكانت حركة تسليف الجمعيات منذ إنشاء البنك حتى نهاية سنة ١٩٣٨ كالآتى :

السنة	عدد جمعيات القطر فى نهاية العام	عدد الجمعيات التى عاملت البنك	قيمة ماحصلت عليه الجمعيات من سلف	نسبة سلف الجمعيات الى مجموع سلف البنك
من أول أكتوبر سنة ١٩٣١ الى ٣١/١٢/٣٢	٥٥٩	٢٩٠	١٢٢,٠٠٠	٥,٦ ٪
١٩٣٣	٥٨٧	٢٩٨	٩٧,٠٠٠	٤,٩ ٪
١٩٣٤	٦٤٣	٤٧٠	٥٤٨,٠٠٠	١٠,٨ ٪
١٩٣٥	٧٠٣	٥٤٤	٧٦٧,٠٠٠	١٤,٨ ٪
١٩٣٦	٧٤١	٥٤٠	٨٣٧,٠٠٠	٢٠ ٪
١٩٣٧	٧٦٢	٥٠١	٨٧٥,٠٠٠	١٧ ٪
١٩٣٨	٧٨٠	٤٤٤	٨٢٩,٠٠٠	٢٠ ٪

هذا وإن يكن البنك قد خص الجمعيات التعاونية ببعض الامتيازات فإن مهمته الأصلية تتناول إقراض جميع الزراع أفرادا . ولا شك أن قوة الحركة التعاونية الزراعية وتقدمها يتوقفان إلى حد كبير على نظام التسليف الزراعى فى القطر ، والنظام الحالى للتسليف الزراعى كما يتناوله بنك التسليف ييسر للأفراد سبيل الحصول على مطالبهم الزراعية مباشرة من البنك ، وهذا مما يقف دائما حجر عثرة فى طريق انتشار الجمعيات التعاونية الزراعية وتقدمها وتحقيق الآمال المعقودة عليها فى جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك يجب أن يتغير نظام التسليف الزراعى فى البلاد بأن يتحول بنك التسليف الزراعى مع الزمن إلى بنك تعاونى مركزى .

ابراهيم رشاد